محليات

نواب في لجنة الموازنة: ضرورة تطوير الخطاب الديني ووقف الاعتداء على الوقف الخيري

قادري: وعدنا بزيادة مبلغ صندوق المعونة الاجتماعية إلى ٢٠ مليار ليرة

مولانا: منذ خمسينيات القرن الماضي الدولة لم تنفق على بناء أي مسجد بل من تبرعات المواطنين

| محمد منار حميجو

أكد معاون وزير الأوقاف وسيم مولانا أنه منذ خمسينيات القرن الماضي لم تنفق الدولة على بناء أي مسجد بل من تبرعات المواطنين وليست من الموازنة العامة، لافتاً إلى اتخاذ قرار بضم جميع المساجد إلى الوزارة بحكم أن هناك مساجد مضمومة وأخرى غير ذلك وأنه حالياً تم ضم العديد من المساجد.

وخلال مناقشة موازنة وزارة الأوقاف في لجنة الموازنة والحسابات التي يترأسها حسين حسون كشف مولانا أنه تم اتخاذ قرار بفصل جميع السخانات الخاصة بتسخين المياه في المساجد، مؤكدا أنه لا يوجد جامع حاليا في سورية يسخن المياه على الكهرباء وهناك لجان تدور على المساجد للتأكد من ذلك.

وأكد مولانا أن أتمتة الوقف الخيري جاءت كفكرة لتسهيل منع الاعتداء على الوقف، مضيفاً: الحقيقة شمول الوقف الخيري وامتداده على مساحة البلاد يجعل من مراقبته أمراً عسيراً لذلك جاءت هذه الفكرة، مضيفاً: لا يعني ذلك أن الوقف غير موثق بل موثق في السجل العقاري لكن الفكرة أن يكون هناك أمر محدث زمنيا لأي عقار على الوقف، مشيراً إلى أن الوزارة لا تملك الوقف بل تديره بحكم أنه ملك لله تعالى، وهي عقارات تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين تنازلوا عنه بمحض إرادتهم للنفع العام.

وكشف مولانا أن ٧٠ بالمئة من عقارات الأوقاف ذهبت في التنظيم والحدائق والتأجير غير المجدي، مؤكداً أنه لا يمكن في جرة قلم أن نخرج المستأجرين وبالتالي يتم رفع دعاوى تخمين وتتم المحاولة لتحسين إيرادات الأوقاف، معتبرا أن هناك اعتداء على العديد من أراضي الوقف حتى إنه سمع من أحد المسؤولين الحكوميين من دون أن يذكر اسمه يقول: «إنه سوف يحدث في كل أرض وقف حديقة ويزرع فيها شجر يوحد الله»... لافتاً إلى أن الوزارة تعمل بكل ما تملك من جهد لإعادة الدور التنموي والاستثماري للوقف، مؤكداً أن مشروع يلبغا يسير حالياً على السكة الصحيحة وخلال أربع سنوات سيتحول الحلم إلى حقيقة.

وأوضح مولانا أنه يتم مراقبة الأموال التي يتم التبرع بها إلى بعض المدارس الشرعية والتبرعات لا تتم بشكل عشوائي وهناك صندوق مركزي يتم من خلاله توزيع الأموال إلى الصناديق الفرعية، مبيناً أن توزع المدارس على مساحة البلاد لا يعتبر منافسة لمدارس التربية بحكم أن العلوم الشرعية نوعية لتحقيق حاجة معينة وهي تهيئة أشخاص قادرين على أن يعتلوا المنابر وليست بديلة من وزارة التربية.

وكشف مولانا أن الوزارة تعمل على تطوير مناهج التعليم الشرعي وتنقيتها من الشوائب في حال وجدت ليكون هناك نقل للمعرفة بشكل متطور، موضحاً أن الطريقة التي يعرض فيها المنهاج اختلفت، فالطريقة التي تدرس منذ عشر سنوات لا تنفع في الوقت الراهن وبالتالي فإن العلم لم يختلف بل طريقة التعليم وأدوات القياس.

وأعلن مولانا أنه تم توحيد الفقه في سورية فلم يعد هناك مدارس تدرس الفقه الشافعي وأخرى الحنفي أو الجعفري، فتم إلغاء هذه التعددية وأصبحت في كتاب واحد اسمه الفقه الإسلامي وحينما يستلزم المقارنة بين ذلك فيتم ذلك.

وشدد العديد من النواب على ضرورة أن يكون هناك تطوير للخطاب الديني وأن تكون لخطبة الجمعة وقت محددة، فأشار النائب أحمد قباني إلى أن هناك خطباء يطيلون في الخطبة حتى إن بعضهم يقولون: «من لا يعجبه فليذهب إلى مسجد آخر».

وأشار النائب حسين حسون «رئيس لجنة الموازنة والحسابات» إلى موضوع التعدي على الوقف الخيري، بينما تساءلت زميلته عائدة عريج عن خطوات وإجراءات الوزارة حول الأهالي الذين كانوا في المناطق التي كانت يسيطر عليها الإرهابيون.

موازنة «الشؤون الاجتماعية»

كشفت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريمة قادري عن إمكانية زيادة المبلغ المرصود للصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية إلى ٢٠ مليارا في الفترات القادمة، علما أنه في موازنة العام القادم تم رصد ١٥ مليار ليرة له.

وخلال مناقشة لأداء وزارتها في لجنة الموازنة والحسابات أكدت قادري أن نسبة تنفيذ المشاريع بلغت ٧١ بالمئة، «علماً أنه في الموازنة كانت النسبة ١٠ بالمئة»، مشيرة إلى توظيف بعض مصادر التمويل التي توفرت لدى الوزارة من برامج التعاون الدولي وغيرها.

وأشارت قادري إلى مشروع تطوير عمل المنظمات غير الحكومية الذي يتناول ملفاً مهماً وهو عمل الجمعيات والمؤسسات الخاصة ويتضمن تبسيط الإجراءات موضوع الأتمتة، مشيرة إلى أنه سوف يتم رفع كتب لمجلس الوزراء ليكون هناك مكتب خدمات تخصصي مرتبط بالوزارة وتم إنجاز الدراسات بشأنه وحالياً بانتظار الموافقات اللازمة بشأنه.

وكشف مدير التأمينات الاجتماعية أحمد يحيى أنه تم تسجيل عدد كبير من العاملين في القطاع الخاص في التأمينات منذ العام الماضي وإلى الوقت الراهن تم تسجيل أكثر من ٣٦٠ ألفاً، معلناً عن استرداد نحو ١٦ ملياراً من القطاع الخاص.

ولفت يحيى إلى أنه تمت أتمتة عمل التأمينات في المحافظات، مؤكداً أنه يوجد مقرات في كل المحافظات ماعدا الرقة وإدلب.

وأثار عدد من النواب العديد من القضايا المتعلقة بالشؤون الاجتماعية، فأكد النائب علي الصطوف أنه لا يوجد ما يسمى منظمات غير حكومية فهذا المشروع تم عرضه على مجلس الشعب وتم رفضه، متسائلاً: لماذا هناك إصرار على هذه التسمية؟

وأضاف الصطوف: نحن ضد المنظمات غير الحكومية لأنها خربت بلاداً كثيرة ومن هذا المنطلق وقفنا ضد هذا المشروع لأنه يشكل خطراً على مجتمعنا، وتطرق زميله آلان بكر إلى ظاهرة التسول، معتبراً أنها ليست مسؤولية الوزارة وهي تحتاج إلى تكاتف كل الوزارات.

ورأى بكر أن التسول لم تعد ظاهرة فقط بل لم يبق إلا أن يحدثوا نقابة لأن القصة أصبحت منظمة، مشيراً إلى أن الشباب هم حموا البلاد والكثير منهم حمل السلاح وتطوع في الجيش والقوات الرديفة ليحمي البلد، مضيفاً: صحيح هناك بعض الشباب ذهبوا في الطريق الخطأ لكن لا يمكن أن نعمم ذلك.

> معاون وزير الأوقاف: الفقه في المدارس الشرعية أصبح موحداً

> مدير التأمينات: حصلنا من القطاع الخاص ١٦ مليار ليرة

> بكر: التسول لم تعد ظاهرة بل أصبحت منظمة

«الشعب» يقر مواد جديدة في قانون الفنانين

اقر مجلس الشعب مواد جديدة في مشروع القانون الجديد الخاص بنقابة الفنانين، منها المواد التي تخص هيئات النقابة واختصاصاتها والمؤتمر العام للنقابة، فوافق المجلس على المادة ٢٦ التي تضمنت بأنه لا تعد اجتماعات المؤتمر العام قانونية إلا بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه، وإذا لم تتوافر يدعى المؤتمر للانعقاد للمرة الثانية خلال خمسة عشر يوما، ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما بلغ عدد الحاضرين، ويجوز تحديد موعد الجلسة الثانية بالدعوة الأولى، وتتخذ القرارات بأكثرية أصوات الحاضرين، فإذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه رئيس الجلسة.

وأوضح القانون أن اجتماعات المؤتمر العام الاستثنائية التي تعقد بناء على طلب ثلث الأعضاء لا تعتبر قانونية إلا بحضور أكثرية ثلثي أعضاء المؤتمر، فإذا لم تتوافر هذه الأكثرية في الاجتماع المذكور عد طلب الدعوة ملغى. كما أنه لا تعد اجتماعات المؤتمر العام الانتخابية والعادية والاستثنائية قانونية إلا بدعوة ممثل عن الوزارة، على أن تتم دعوته قبل الموعد المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل، وإذا لم يحضر رغم تبليغه الموعد اعتبر الاجتماع قانونياً.

كما تضمنت المادة ٢٧ التي أقرها المجلس أنه ينتخب المؤتمر العام من بين أعضائه مجلس النقابة، وذلك بالاقتراع السري وبالأكثرية النسبية للأعضاء الحاضرين.

وأعاد المجلس المادة ٢٨ إلى اللجنة المختصة لإعادة نقاشها والتي نصت بأنه يتولى شؤون النقابة مجلس مؤلف من أحد عشر عضواً من الفنانين الذين لا تقل مدة عضويتهم في النقابة عن عشر سنوات، وتستمر ولاية مجلس النقابة مدة خمس سنوات، وينتخب مجلس النقابة من بين أعضائه نقيباً ونائباً له وأميناً للسر وخازناً وفقاً لشروط وعناصر التفرغ التي يحددها المؤتمر العام.

واعترض عدد من النواب على الفقرة /د/ من المادة ٢٨ التي تفيد بأنه لا يجوز لعضو مجلس الفرع الترشح لعضوية مجلس النقابة في الدورة ذاتها، كما يلزم النقيب أو أمين السر أو الخازن على الأقل بالتفرغ، ويجوز تفرغ أكثر من عضو من مجلس النقابة حسب الحاجة، ويحدد المؤتمر العام قواعد هذا التفرغ ورواتب وتعويضات المتفرغين.

ونصت المادة ٢٩ على أنه يحدد النظام الداخلي للنقابة أسلوب عمل مجلس أعضائه وتوزيع الأعمال بين أعضائه.

كما أقر المجلس المادة ٣١ التي نصت على أنه لا تكون اجتماعات المجلس قانونية إلا بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه وتصدر القرارات بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يكون صوت رئيس الجلسة مرجحا.

ونصت المادة ٣٣ أنه عند شغور المناصب لمركز النقيب أو نائب النقيب أو أمين السر أو الخازن يجتمع المجلس لانتخاب البديل، وإذا شغر مركز أكثر من ثلاثة أعضاء من مجلس النقابة لأي سبب كان يدعى المؤتمر العام لانتخاب بديل منهم، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثون يوماً من تاريخ الشغور.

وتضمنت المادة ٣٦ التي أوضحت أن الهيئة العامة للفرع تتمتع بصلاحيات انتخاب أعضاء مجلس الفرع، والأعضاء المتممين للمؤتمر العام بنسبة عضو متمم واحد عن كل خمسة وثلاثين عضواً من أعضائها، ممن مضى على عضويتهم عشر سنوات، على ألا يزيد مجموع عدد المتممين على عشرة أعضاء مهما بلغ عدد أعضاء الهيئة العامة.

وأشارت المادة إلى مناقشة التقرير السنوي لأعمال مجلس الفرع وإقراره، ورفع الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بشؤون المهنة إلى مجلس النقابة لإجراء اللازم بشأنها، وتصديق الحساب الختامي للسنة المنقضية بعد الاطلاع على تقرير مفتش الحسابات وإقرار مشروع موازنة السنة التالية لرفعه إلى مجلس النقابة للتصديق عليه من المؤتمر العام، وتعيين مفتش حسابات قانوني، وسحب الثقة من رئيس مجلس الفرع أو مجلس الفرع أو أحد أعضائه بأكثرية ثلثي أعضائه.

كلام رسمي جداً

محافظ درعا: تم التوجيه بالإسراع بتأمين الكهرباء إلى تجمعات النازحين في درعا

إشارة إلى ما ورد في صحيفة «الوطن» رقم /٣٢٠٠/ الصادر بتاريخ ٢٩/٧/٢٠١٩ بعنوان: (تجمعات النازحين في درعا واقع خدمي سيئ /١٢٠/ منزلاً للنازحين تعرضت لأضرار في حوض اليرموك)

نبين لكم الآتي:

– فيما يخص قطاع المياه: فقد تم تأهيل شبكات المياه في مساكن جلين وتجهيز بئر في البلدة إضافة إلى تأهيل شبكة تجمع حماطة.

– وبما يخص الكهرباء يجري العمل من الشركة العامة للكهرباء لتجهيز شبكة الكهرباء في المنطقة الغربية التي تعرضت لأضرار كبيرة وعند جهوزية الشبكة في الشجرة سوف يصل التيار الكهربائي إلى تجمعات (المزيرعة– رسم الدود– الشيخ حسين– أبو رقة– أبو خرج– حماطة) وسيتم تركيب مراكز تحويل وأعمدة وأمراس.

– كما تم التوجيه إلى الشركة بالإسراع بتأمين التيار الكهربائي لهذه التجمعات.

– فيما يخص وجود تجمعات ليس لها مخططات تنظمية (مساكن جلين– عمورية– المزيرعة– قريش) تم التنسيق بين مجلس بلدة الجولان ومحافظة درعا لإجراء ما يلزم لتنظيم هذه التجمعات، كما تمت مراسلة محافظة القنيطرة للتوجيه إلى المجلس المذكور للتنسيق مع مديرية الخدمات الفنية بدرعا لإجراء ذلك.

– بما يخص ترميم مدرستي (الشيخ حسين– وأبو رقة) بناحية الشجرة: إن مدرسة الشيخ حسين قد تعرضت لضرر جزئي وقد تم إجراء دراسة لترميمها حيث أدرجت في خطة مديرية تربية درعا عام ٢٠١٩ أما مدرسة أبو رقة فإنها تعرضت لأضرار جسيمة وهي بحاجة إلى دراسة إنشائية وتقييم وهذا يقع على عاتق مديرية الخدمات الفنية بالقنيطرة.

– أما فيما يخص ترميم منازل المواطنين الخاصة وتقديم المساعدات لهم فهو يتعلق بعمل محافظة القنيطرة وتمت مراسلة محافظة القنيطرة بذلك.

محافظة درعا
محمد خالد الهنوس

١٠٠ لتر مازوت تدفئة لمكتومي القيد في القنيطرة من دون بطاقة ذكية

البدء بتوزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة منتصف كانون الأول

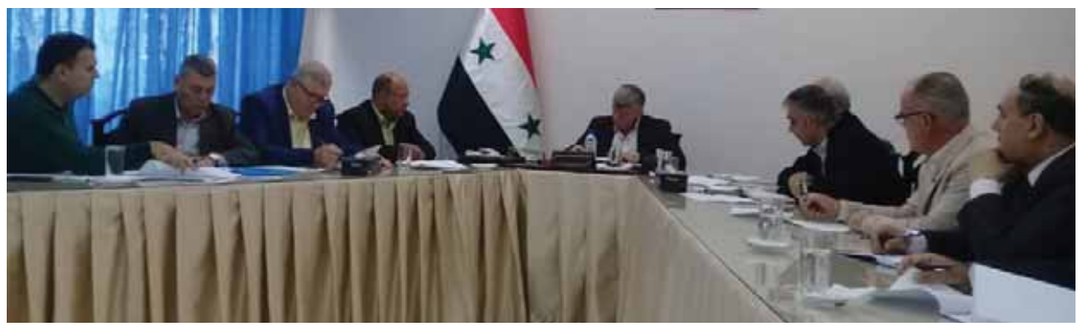

| القنيطرة - خالد خالد

وافقت لجنة المحروقات الفرعية بالقنيطرة على استثناء مكتومي القيد من البطاقة الذكية ومنحهم كمية ١٠٠ لتر بكل دفعة لزوم التدفئة شريطة متابعة أوضاعهم لدى الجهات المعنية وألا يكون ذلك الاستثناء دائماً.

كما وجهت اللجنة مذكرة للجهات المعنية لتكون أرض المحافظة وتجمعاتها بريف دمشق والتي يوجد فيها بلدية منطقة إدارية واحدة، وذلك بسبب توزعها على أكثر من جهة حيث إن أرض المحافظة تتبع محروقات دمشق وتجمعات النازحين بريف دمشق تتبع لمحروقات ريف دمشق، علماً أنه قد تم تجميد فرع محروقات القنيطرة لأسباب غير منطقية وبعد تحرير المحافظة لم يتم تفعيله وبقيت القنيطرة ضائعة بين محروقات دمشق وريفها!؟

وطالب محافظ القنيطرة همام دبيات خلال اجتماع لجنة المحروقات الفرعية بتشديد الرقابة على محطات ومراكز الوقود وعلى الجهات الرقابية تقوية قبضتها وتشديد الرقابة لعدم إضاعة الدعم المقدم من الحكومة لأبناء المحافظة والضرب بيد من حديد لكل من تسول له نفسه بيع المادة في السوق السوداء وعدم وصولها إلى مستحقيها وإغلاق أي محطة أو مركز يخالف التعليمات، مشدداً على إشراك المحطات الخاصة باستجرار مادة البنزين للتخفيف من الضغط على سادكوب.

وأوضح عضو المكتب التنفيذي لشؤون التجارة والمحروقات بالقنيطرة فرج صقر دعم تجمعات النازحين بريف دمشق بمادة المازوت لزوم التدفئة والإبقاء على حصة أبناء المحافظة بتلك التجمعات بـ٣,٥ طلبات يومياً وذلك خلال شهر تشرين الثاني الحالي.

وأوضح صقر أن حصة تجمعات النازحين سيكون ٨٨ طلباً أغلبيتها للتدفئة وتم تخصيص التجمعين الأكبرين وهما جديدة عرطوز الفضل بـ٢٥ طلباً منها ٧ للنقل وتجمع البطيحة بـ١٩ طلباً، علماً أن تجمع الفضل يخدم تجمعات عرطوز الضهرة وقطنا والفنوص.

وبيّن مدير فرع محروقات دمشق إبراهيم أسعد أن حصة أرض المحافظة من مادة المازوت ٦ طلبات يومياً على حين أن المخصصات من البنزين طلب ونصف الطلب، مطالباً لجنة المحروقات بالقنيطرة بالتقيد بالطلبات المحددة للتدفئة للمحطات الخاصة والبالغة ٢٠ بالمئة، حيث تم تخصيصها بـ١٢ طلباً فقط لزوم التدفئة ونحو٢٤ طلباً لزوم النقل وتخصيص محطة سادكوب بحصة من عدد الطلبات لكونها تمتلك آليات كثيرة لتوزيع المادة ولكون معظم المرخصين معتمدين لديها، إضافة إلى التأكيد على أصحاب الخزانات الخاصة بالترخيص الإداري وأن تكون مخصصات تلك الخزانات والواقعة بتجمعات النازحين على أرض ريف دمشق من حصة القنيطرة من المازوت وليس ريف دمشق.

ولفت مدير فرع الغاز بدمشق وريفها نائل العلاف إلى توفر مادة الغاز المنزلي بالقنيطرة وورود الصهاريج إلى وحدة التعبئة بشكل مستمر، منوهاً بتوافر أسطوانات الحديد لدى الفرع وبالسعر النظامي المحدد ١٩ ألف ليرة ولمن يرغب باقتنائها.

وأشار مدير التجارة الداخلية علي زيتون إلى أنه يتم حالياً رسم خريطة جغرافية لتموضع جميع مراكز ومحطات الوقود والمسافات بين المحطات وذلك يهدف لتوفير المحروقات في جميع القرى والبلدات في محافظة القنيطرة من خلال توزيع طلبات المحروقات على هذه المحطات بشكل يناسب ذلك.

وبين أن إعداد لوحة مواصفات في كل محطة أو مركز محروقات يتضمن مواصفات خزانات الوقود وسعاتها، وإعداد خطة توزيع الدفعة الثانية من مازوت التدفئة بحيث يتم الانتهاء من توزيع الدفعة الثانية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١٥، بعد أن تم الانتهاء من توزيع الدفعة على نحو٢٢ ألف أسرة وبكمية مقدارها ١٠٠ لتر لكل عائلة.

٢,٧ مليار لإنشاء محطتي أبقار في ريف حلب والقنيطرة

الجلاد: استيراد ١٥٠٠ بكيرة لتوزيعها على الفلاحين ضمن خطة التنمية الشاملة

| محمود الصالح

كشف المدير العام للمؤسسة العامة للمباقر عباس الجلاد عن رصد مبلغ ٢,٧ مليار ليرة سورية للمؤسسة العامة للمباقر لإنشاء محطة أبقار متطورة في محافظة القنيطرة، وتستوعب هذه المحطة ٥٠٠ رأس من الأبقار، وخصص لها في موازنة عام ٢٠٢٠ الاستثمارية مبلغ ١,٢ مليار ليرة سورية، ويستهدف المشروع تحسين الواقع التنموي في هذه المحافظة، وتوفير إحدى أهم المواد الغذائية وهي الحليب واللحم لكونها محطة ثنائية الغرض تنتج اللحوم والحليب، وقد بدأت المؤسسة بعمليات دراسة هذا المشروع الاستثماري المهمّ ومن المقرر البدء بالتنفيذ في مطلع العام القادم.

وأشار إلى أن المؤسسة ستبدأ في تنفيذ المحطة الثانية للأبقار في مسكنة بعد أن كانت المؤسسة قد أنجزت المحطة الأولى في مجمع مباقر مسكنة الذي يعتبر أحد المشروعات التنموية المهمة في ريف حلب الشرقي، وسيتم في بداية العام إنجاز المرحلة الثانية التي رصد لها خلال العام القادم ١,٥ مليار ليرة سورية، ويستمر العمل في مشروع مجمع مباقر مسكنة حتى تنفيذ جميع المحطات في هذا المشروع الإستراتيجي الذي يضم ٥ محطات أبقار يصل القطيع المنتج فيها إلى ٣٢٠٠ رأس من الأبقار حيث يتوزع إلى ٦٤٠ رأساً في كل محطة، ومجموع القطيع مع المواليد في نهاية المشروع يصل إلى ١٠ آلاف رأس.

ولفت الجلاد إلى أنه تقرر وفق الخطة الاستثمارية البدء بمشروع محطة حمص وتهدف إلى إنتاج اللحوم فقط، وقد ورد في الخطة الاستثمارية تخصيص مبلغ تأشيري لتنفيذ هذا المشروع الذي يمكن أن يمول من فائض الموازنة ومن الدعم الحكومي للمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى العالية، وكذلك يمكن أن يكون هناك تمويل لمشروع حمص واستيراد البكيرات من إعادة الإعمار أو من الخطة الإسعافية التي تقدمها الحكومة.

وعن استمرار المؤسسة في استيراد الأبقار وتوزيعها على المربيين أكد الجلاد أن هناك خطة لاستيراد ١٥٠٠ بكيرة خلال العام القادم وتوزيعها على المواطنين وتتم تغطية الجانب المالي من مصادر تمويل مختلفة تقررها الحكومة. كما أن هناك خطة طويلة الأجل لإضافة محطة أخرى في القنيطرة لإنتاج اللحم فقط، منوهاً بأن ذلك يأتي في إطار الخطة الشاملة لإعادة دعم قطاع الثروة الحيوانية وتحقيق التنمية الشاملة في مختلف أنحاء البلاد.